



تونس في 29 سبتمبر 2017

ردّ جامعة تونس على البيان التوضيحي الوزاري

إنّه من المؤسف أن تُواصل الوزارة توظيف خلية الاتصال للانسحاق وراء المغالطات ومُجانبة الحقيقة معتمّدة التنصّل من مسؤوليتها في ملفّ لا يستحقّ كلّ هذا الصخب لو عاجلته في إتيانه وفق الأطر القانونيّة والإجرائيّة المعهودة.

بعد التصريح بعدم علم الوزارة بالملف التاديب المعروض عليها، ها هو البيان التوضيحي الصادر عن خلية إعلامها بتاريخ 28 سبتمبر يكشف عن بعض تفاصيل الملابس التي حقّت بهذا الملف.

ولإنارة الرأي العام الجامعي وغير الجامعي نورد هذا التوضيح على توضيح الوزارة.

1- تُواصل الوزارة اعتبار القضية شخصيّة نتيجة لتعرّض المدرسة للتهديد من ناحية واتهام المسؤولين بالتدليس وكأنّ المسؤولين تصرفوا خارج أطر المنظومة الجامعيّة وضوابطها.

2- تحدّثت الوزارة عن نزاع بين المدرسة والمسؤولين (رئيس الجامعة ومدير المؤسسة) وكأنّها ترفض استيعاب مضمون القضية أصلا.

فإذا تعتبر هذه الأخيرة رفض مدرسة الأوامر الصادرة عن رؤسائها في المدرسة والجامعة ضربا من ضروب التنازع، فما الفائدة من الصلوحيات المحدّدة قانونيا للمسؤولين صلّب الهيئات المسيرة؟

3- تعترف الوزارة بأنّها على علم بالملف عندما تُصرّح أنّها استقبلت مدرّسين كما تلقت مراسلات تطعن في قرار المؤسسة. وفي المقابل تتغافل على إحالة هذه المراسلات إلى الجهات المعنيّة (مدير المؤسسة ورئيس الجامعة) للإجابة عليها وذلك حسب ما هو متداول.

4- قدّرت الوزارة بأنّ ما ارتكبهت المدرسة من خُرقات لا يرتقي إلى اعتبارها كأخطاء مهنيّة تتطلّب مثولها أمام مجلس التأديب. وبناء على هذا التقدير ارتأت حفظ الملف.

ولكن هل فُضّت القضية في حدّ ذاتها؟

بالعكس، فإنّ تفاعلاتها تطوّرت حتّى أصبحت تُهدّد مداوات لجنة الامتحانات.

وحقّى إذا حُفظت القضية، أليس من حقّ المسؤولين بالجامعة الاطلاع على هذا القرار وربما الطعن فيه؟

5- نرفض اقتراح الوزارة "التدخل لدى الأستاذين قصد الوصول إلى حلّ صلحي قد يوقف التبعات بسحب الشكوى" ونعتبر الدخول في هذا الإجراء بمثابة مُقايضة المراد منها التعيم على مسؤوليّة كلّ طرف فيما حصل.

6- تتبسّك بمطلبنا المثول أمام القضاء حتّى تتحلّى للعموم كلّ ملابسات هذه القضية الملققة التي لم تكن أن تأخذ كلّ هذه الأبعاد لو تحمّلت الوزارة مسؤولياتها كاملة.

7- بلّغت الوزارة بملفين آخرين. يتعلّق الأول بتهجّم مدرّس على السيد كاتب عام المؤسسة في مكتبه ويهتمّ الثاني بشبهة فساد داخل المؤسسة ولكنّها لم تُحرّك ساكنا.

أمّا فيما يخصّ الأرقام المقدّمة من طرف الوزارة، إذا كان المراد بها لفت النظر إلى حجم المهام المنوطة ببعدها كي تُعلّل ما حصل من عدم مبالاها إزاء هذه القضية فنلتزم بعدم التعليق وترك التأويل لمن أطلع على نصّ "البيان التوضيحي" الصادر عن هذه الأخيرة.

رئيس جامعة تونس

حميد بن عزيزة

